

ان ما تقدم يجعلنا نخلص بشكل جازم الى تبعية الهجرة الى ومن اسرائيل بالاوضاع الاقتصادية والامنية وليس العكس .

ان مسار الامور، والوقائع الحسية التي بين يدينا تشير بشكل لا يقبل الجدل الى ان استمرار تدفق الهجرة من الخارج يتوقف على توفر اوضاع داخلية مناسبة لاستيعاب مزيد من المهاجرين الجدد بالشكل الذي يجعل من مجيئهم لارضنا المحتلة « ارتقاء طبقياً » حسب ما وعدهم به تيودور هرتزل في كتابه دولة اليهود . . . . . والهم الاجتماعي المطلوب لا يمكن له ان يتوازن الا اذا ضمن مزيداً من الاسناد لقاعدته الضيقة ، وذلك بالتهام مزيد من اليد العاملة العربية غير الفنية لتوازن الفائض في اليد العاملة اليهودية الفنية .

اننا لا نستطيع الا ان نفرق بين وجود الكيان وامكاناته على التوسع ، وعجزه عن تحقيق الثانية ؟ هل سيؤدي الى نفي الاولى . وهي اخطر فرضية - نتيجة طرحها الزميل قورة والتي تبرز في اكثر من موقع ، وتشكل روح مقالته تلك انما هي حديثة عن توقف الهجرة و اضمحلال الكيان الصهيوني في فلسطين . بشكل بدا معه ، وكان توقف الهجرة يعني بداية اضمحلال اسرائيل .

الاضمحلال بالمعنى اللغوي ، يعني انتهاء الوجود هكذا وبشكل الي وتحديد البداية يجعل من السهل تحديد نهاية

عملية الاضمحلال . وبكلمة اخرى فالزميل قورة هنا لا يضع هذه المسألة بوصفها حتمية تاريخية بل يشرطها بتوقف الهجرة . . . . . وهنا علينا ان نطرح التساؤلات التالية :

- اذا كان ينطبق على اسرائيل ما ينطبق على مجتمعات المستوطنين

الداخلي . اذا ما هو التفسير ؟ وما هو سر صعود الاقتصاد الاسرائيلي منذ سنة ٥٤ الى ٦٥ وركوده بين ٦٥ - ٦٦ وبداية صعوده بين ٦٧ - ٧٣ ؟!

البداية في ٥٤ والنهائية في سنة ٦٥ . . . . . العامان هما بداية ونهاية تنفيذ اتفاق التعويضات الالمانى الغربى لاسرائيل ، وتصنيع دولة العدو ، وزيادة امكانياته على الاستيعاب . . . . . ولهذا السبب قفزت نسبة تزايد الناتج القومي من ٢٪ عام ٥٣ الى ٢٠٪ عام ٥٤ وحافظت على نسبة تزايد عالية للسنوات ٥٥ - ٦٥ . ومع نهاية الاتفاق سنة ٦٥ هبطت لـ ١٪ فقط عام ١٩٦٦ .

ان اكتمال برنامج التصنيع سنة ٦٥ كان يحتاج للسوق بالدرجة الاساسية وللمهاجرين بالدرجة الثانية ، لذا وخلال عام واحد بعد الحرب ( ١٩٦٨ ) اختفت البطالة ، قفز الناتج القومي ليلبغ ١٣٪ زيادة على العام السابق .

ان ظاهرة النهوض الاقتصادي الاسرائيلي الذي بدأ مع بداية برنامج التعويضات . وانتهى مع نهايته ، والذي عاد مع وفرة السوق سنة ٦٧ - ٦٨ وعاد للجمود سنة ٧٣ - ٧٤ مع اكتمال هضم المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ( سوقا وايد عاملة ) والذي عكس نفسه على ارقام الهجرة ، تجعلنا ايضا نقف امام سنوات معينة تشكل شذوذاً في مسيرة اسرائيل على صعيدي الاقتصاد والهجرة ، الا وهي سنوات ١٩٧٠ ( حرب الاستنزاف ) و ١٩٧٢ ( حرب تشرين ) فزيادة الناتج القومي عام ٧٠ كانت ٧٪ في حين بلغت ١٠ و ٩٪ للسنتين السابقتين واللاحقة ( ٦٩ و ٧١ ) وكذلك الامر على صعيد الهجرة ( ٢٢٦٧٩ ، ٢٩٩٦١ ، ٢٦٢٥٠ ) للسنوات ٦ ، ٧٠ ، ٧١ . والشيء نفسه حيث النسبة للعام ١٩٧٢ .